الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاثنين 14 مايو 2018

قررت الاجتماع مع جهات حكومية عدة للوقوف على حقيقة الأرقام المبهمة التي تضمنتها ردود تلك الجهات

«الإحلال»: 4365 وظيفة شاغرة لدى «المالية» و«العدل» و«الأشغال»

سامح عبدالحفيظ

استعرضت لجنة الإحلال وأزمة التوظيف خلال اجتماعها أمس ردود عدد من الجهات الحكومية حول الوظائف الشاغرة لديها، وقررت الاجتماع معها للوقوف على حقيقة الأرقام المبهمة التي تضمنتها ردود تلك الجهات.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة مازالت تستجدي من الحكومة تزويدها بالأرقام المتعلقة بعدد الوظائف الشاغرة لديها. وأشارت الهاشم إلى طلب اللجنة إمدادها بعدد الموظفين الكويتيين مقابل غير الكويتيين وأعداد الوافدين الذين يشغلون وظائف يمكن أن يشغلها الكويتيون أو التي تحت عقود خاصة ولايزال يتم التمديد لهم.

وأكدت ان هناك كفاءات كويتية يمكن أن تحل محل الوافدين، لاسيما في المراتب العليا مثل المستشارين وكذلك في الوظائف المتوسطة وما دون المتوسطة.

صفاء الهاشم وخليل الصالح ومحمد الدلال

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

وبينت الهاشم ان اللجنة طلبت تزويدها بعدد الفرص الوظيفية المتاحة للكويتيين في المكاتب والهيئات الخارجية والسفارات والمنظمات التابعة التي تتلقى الدعم من الكويت، لافتة إلى أن كل الأرقام التي تصل مجرد «حشو» للورق.

وقالت إن الكويت دولة ثرية بالفرص ولديها أرقام غير عادية من الشواغر، ورغم ذلك توجد لديها أعداد غير عادية من البطالة تتراوح بين 12 و14 ألف عاطل عن العمل.

وتساءلت الهاشم: لماذا لا يوجد لدينا نظام واضح يصنف أعداد العاطلين عن العمل بتخصصاتهم المختلفة خاصة ان طريقة التفكير بهذه الوظائف قد تغيرت وأصبح الناس يقبلون بوظائف لم يكونوا يقبلونها قبل 20 عاما؟

واستغربت عدم زيادة الرواتب والمميزات للوظائف التي يوجد فيها عزوف من الكويتيين كمهنة التمريض وفنيي المختبرات، معتبرة ان السبب هو تكاسل ديوان الخدمة المدنية عن إجراء المقابلات الشخصية واختبارات القدرات الفنية والإدارية.

وكشفت أن اللجنة طلبت من وزارة الخارجية تزويدها بعدد المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية التي تساهم الكويت برأسمالها أو تدعمها ماليا ونسبة مساهمة الكويت في ميزانياتها وعدد الكويتيين العاملين بها وماهية وظائفهم ومؤهلاتهم.

وأشارت إلى أن إجابات الوزارة جاءت مبهمة ووردت برموز تحتاج إلى تفسير، مضيفة أن اللجنة قررت استدعاء مسؤولين بالوزارة لمناقشتهم في هذا الشأن.

ولفتت الهاشم إلى أن عدد الموظفين الكويتيين في جامعة الدول العربية والبرلمان العربي الانتقالي يبلغ 28 فقط رغم مساهمات الكويت الفلكية فيهما، مؤكدة أن وظائف هؤلاء ومؤهلاتهم والأسس التي عينوا على أساسها ليست واضحة.

وأكدت الهاشم الحاجة إلى نظام الشرائح الذي يبين الأسر ذات الدخل المرتفع من الأسر ذات الدخل المحدود ليتم على أساسه تحديد المستحقين للدعم في التموين وكوبونات البنزين ومنحهم الأولوية في التوظيف.

وشددت على أن الأولى بالتعيين هم أبناء الأسر محدودة الدخل وذات الدخل المتوسط كي يعدلوا من الوضع المعيشي لأسرهم، معتبرة أن هذا لن يتم بسبب عدم وجود نظام الشرائح.

وأكدت ان كلا من الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة المعلومات المدنية ووزارة التخطيط إلى اليوم لم يوفروا مثل هذا النظام.

وأوضحت ان هناك جواهر كويتية تنتظر دورها في ديوان الخدمة المدنية ولم يتم تعيينهم، مشيرة إلى أن الردود التي أتت اللجنة من وزير المالية نايف الحجرف في شأن صندوق النقد الدولي ضعيفة. وأكدت أن الكويت ترعى صندوق النقد الدولي من الألف إلى الياء ويشغل مبنى فخما على البحر ورغم ذلك لا يتجاوز عدد الكويتيين المعينين فيه عدد أصابع اليد الواحدة ويشغلون وظائفهم إدارية وإشرافية صغيرة.

وذكرت أن الهيئة العامة للاستثمار لم تتناول في ردها على سؤال اللجنة عن أعداد الفرص الوظيفية المتاحة في المؤسسات التابعة لوزارة المالية إلا مكتب الاستثمار في لندن، مؤكدة أن اللجنة مازالت تنتظر هذه الإجابات.

وأشارت إلى أن ردود وزارة الشؤون ووزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة والجهات الحكومية الأخرى أيضا لم تكن كافية وكأنهم اجتمعوا في مجلس الوزراء واتفقوا على صيغة موحدة للردود.

وكشفت الهاشم ان عدد الشواغر الوظيفية في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بلغ 2065 وظيفة، لافتة إلى أن الشركة الكويتية لنفط الخليج تحتاج إلى 2083 وظيفة.

وأضافت ان مؤسسة البترول بحاجة إلى 48 وظيفة، وشركة نفط الكويت 787 وظيفة، وشركة البترول الوطنية 642 وظيفة، وشركة صناعة البتروكيماويات 156 وظيفة، ووظيفة واحدة في شركة خدمات القطاع النفطي.

ولفتت إلى أن الشواغر الوظيفية الواردة في إجابات وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عن بيان الاحتياجات الواردة إلى ديوان الخدمة للسنة المالية 2018/ 2019 من الوظائف يشير إلى حاجة وزارة التربية إلى 1709 جامعيين و2820 من حملة الدبلوم وما دون.

وأشارت الهاشم إلى أن احتياجات وزارة المالية إلى 221 وظيفة، ووزارة العدل 778، وزارة الأشغال 546، وبالتالي يصبح مجموع احتياج هذه الوزارات 4365 موظفا.

ورأت ان هذه الأرقام كفيلة بمعالجة جزء كبير من قضية البطالة، معتبرة ان هناك من يخفي هذه الأرقام حتى يغلق بعض الأفواه لو تم تهديده بالاستجواب.

وأكدت أن وزارة الخارجية وردت إجاباتهما مبهمة بينما أبناء الكويت يتوقون إلى العمل في سفاراتنا في الخارج، مؤكدة أن أي كويتي خريج دراسات تجارية أو معهد تجاري لن يرفض العمل حتى لو سكرتيرا عاديا في أي سفارة للكويت بالخارج.

ولفتت الهاشم إلى أن عقود المراسلين لوزارة الخارجية يمكن ان يشغلها المتقاعدون الكويتيون وخصوصا أن الوزارة تمنح بدلات رهيبة.

ورأت أن من رتب الردود للوزراء هم وافدون، بدليل أن وزارة المالية عندما وضعت تقدير الميزانية للكويتيين في السنة المالية 2017/ 2018 حددت 185 مليون دينار.

وأضافت الهاشم أن هذا الرقم انخفض في السنة المالية الحالية إلى 160 مليون دينار، وفي المقابل ارتفع الرقم بالنسبة لغير الكويتيين من 117 مليون دينار إلى 148 مليون دينار.

9 محاور درستها اللجنة أهمها سحب الجناسي واختلالات التركيبة السكانية والبطالة

57 توصية أصدرتها لجنة دراسة محاور استجوابَي رئيس الوزراء

أنجزت لجنة دراسة محاور استجوابي رئيس الوزراء البرلمانية، تقريرها النهائي بشأن تكليف مجلس الأمة بدراسة محاور استجوابي سمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك المقدمين من النواب محمد المطير ووليد الطبطبائي وشعيب المويزري، ورياض العدساني.

وقد قامت اللجنة بمراجعة الاستجوابين لتحديد المحاور التي ستتولى دراستها، وخلصت إلى محاور تسعة لدراستها، ومنها سحب أو إسقاط أو فقد الجناسي، وزيادة الأعباء على المواطنين مثل زيادة أسعار البنزين والكهرباء والماء واختلالات التركيبة السكانية والبطالة وصفقة اليوروفايتر وتضخم حسابات العهد والابتعاث ومدينة الشدادية وعدم تعاون بعض الجهات الحكومية مع ديوان المحاسبة.

ورفضت اللجنة في تقريرها ما تذهب إليه الحكومة من أن أثر رفع أسعار البنزين غير ملموس ولا يتجاوز 2٪ تقريبا، إذ إن تقييم ذلك لا يتم خلال الفترة القليلة من شهر مايو، حيث رفعت الأسعار، كما لم يسمع رأي الصناعيين بشأن أثر هذه الزيادات في أسعار الوقود والكهرباء على السلع الاستهلاكية.

وأكدت اللجنة ضرورة إعادة النظر في أسعار البنزين إذ ترفض اللجنة القفزة الكبيرة في الأسعار، فرفع البنزين من 65 فلسا لكل لتر إلى 105 كبير وسيكون مؤثرا على المواطنين، مشددة على وجوب الإسراع في دراسة بدائل تغطي الأثر المتوقع من رفع الأسعار على المواطنين.

وانتهت اللجنة بعد الاستماع لآراء ممثلي الجهات المعنية وفحص المستندات إلى الموافقة على 57 توصية موزعة على المحاور التسعة وفيما يلي نص التوصيات:

أولا: محور سحب وإسقاط وفقد الجناسي:

1 – إخضاع قرارات سحب وإسقاط وفقد الجناسي لرقابة القضاء، من خلال تعديل القانون رقم 20– لسنة1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية.

2 – ضرورة قيام وزارة الداخلية بإصدار لائحة تتضمن خطوات وإجراءات محددة تلتزم باتباعها في ملفات سحب وإسقاط الجناسي، ومنها أن يتم استدعاء كل مواطن والتحقيق معه او مواجهته بالأدلة قبل اتخاذ اي قرار بحقه وتمكينه من الاعتراض والدفاع عن نفسه.

3 – ضرورة تعديل قانون الجنسية لمنع سحب وإسقاط الجنسية بسبب التزوير إلا بعد ثبوت الجريمة بصدر حكم قضائي نهائي يثبت التزوير.

ثانيا: زيادة الأعباء على المواطنين «زيادة أسعار البنزين والكهرباء والماء»:

1 – ضرورة تعديل القانون رقم (20) لسنة 2016 بشأن تعرفة وحدتي الماء والكهرباء وذلك بشكل يسمح بإعادة النظر بأسعار الكهرباء وكذلك إقرار القانون الذي يمنع الحكومة من رفع أسعار الوقود إلا بقانون.

2 – تزويد المجلس بالدراسات التي قامت بها الحكومة، سواء قبل اتخاذ قرارات الرفع، أو في أثر رفع الأسعار على السلع وإجراءات الحكومة في ضبط الأسعار.

3 – إعادة النظر في أسعار البنزين، إذ ترفض اللجنة القفزة الكبيرة في الأسعار، فرفع البنزين من 65 فلسا لكل لتر الى 105 كبير، وسيكون مؤثرا على المواطنين.

4 – تبني حملة شاملة وفق أسس عملية وإجرائية لتغيير ثقافة الاستهلاك وأنماطه والاعتماد على الترشيد، وفي المجال تدعو اللجنة الى دراسة بدائل كالطاقة المتجددة، لاسيما ان الشمس في الكويت طاقة غنية، وفي كل اوقات السنة، والتوسع في حظر الأدوات المهدرة للطاقة واستبدالها بالموفرة، ودراسة التوقيتين الشتوي والصيفي وغيرها.

5 – ضرورة الإسراع في دراسة بدائل تغطي الأثر المتوقع من رفع الأسعار على المواطنين ومن ذلك بدل تنقل.

ثالثا: التركيبة السكانية:

1 – ضرورة وجود خطة عمل متكاملة بحجم المشكلة، لأن ما انتهت إليه اللجنة ان اجراءات الحكومة هي جزئية ومتناثرة ولا تشكل في مجموعها آليات قادرة على تحقيق اهداف الخطة.

إن اللجنة وفي استماعها الى رأي الحكومة وتوجهاتها في موضوع التركيبة السكانية تؤكد عدم وجود منظومة متكاملة ورؤية محددة للوصول الى تحقيق اهداف خطة التركيبة، فاللجنة لم تستمع الى منظومة عمل وخطة عمل متكاملة بحجم المشكلة، بل الى اجراءات هنا وهناك لا تشكل في مجموعها آليات قادرة على تحقيق اهداف الخطة.

2– إيجاد جهة مختصة بالتركيبة السكانية تعطى بالقانون صلاحيات ومهام وآليات تنفيذية بهدف دراسة التركيبة السكانية وتقديم الحلول وتنفيذها وتكون بيت خبرة في مجال التركيبة السكانية في الكويت، وهذا يسهم في توحيد المرجعيات المتعلقة بالتركيبة السكانية وتوجيهها، ومن ثم مساءلتها ومراقبتها في اعمالها.

ذلك ان اللجنة ترى ان ما اشارت اليه الوزارة من تشكيل اللجنة العليا للتركيبة السكانية ولم تحدد كيف وما الأساس في تشكيلها وآليات عملها وطبيعة المهام التي حددت لها ومدتها واللجنة تؤكد أن اي خطة يجب ان تحدد لها اللجنة او الجهات المسؤولة عن تطبيق الخطة ومتابعتها، وهنا يجب ان يوضح هيكلية عمل اللجنة مع التأكيد على ضرورة وجودها كجهة تنسيق ومتابعة وإشراف على تطبيق الخطة.

3 – إعادة النظر بآليات تطبيق التوصية بزيادة نسبة الكويتيين.

أشار ممثلو الحكومة الى ان مجلس الوزراء اقر التوصية المتعلقة بوجوب ان يرتفع عدد الكويتيين الى 40٪ بدلا من 30٪ من اجمالي عدد السكان (اذ إن الكويتيين يشكلون حاليا 30٪ من اجمالي عدد السكان في الكويت)، وذلك خلال عشر سنوات، وأكدوا ان هذه التوصية جاءت من خلال دراسات وان الوصول لها يتم من خلال اجراءات عدة مجتمعة، وهي النمو الطبيعي للكويتيين وتثبيت اعداد الوافدين.

وترى اللجنة أن الأمر يقتضي تقليل الأعداد مع التركيز على نوعية الأعداد، والأهم ضرورة ان يتم الاعتماد على خطط بمؤشرات يمكن مراقبتها ومتابعة تطبيقها وتقييمها، بحيث لا يتم استهلاك الوقت من دون تحقيق نتائج، وهنا: هل وضعت دراسات بالأرقام لنسب نمو الكويتيين وما خطط تثبيت اعداد الوافدين، اذ لم تقل لنا الحكومة كيف ستعمل على تثبيت الأعداد، ولم يقدم للجنة اي خطط في هذا الصدد.

4 – لأن جانبا كبيرا من العمالة الاجنبية لا يمكن الاستغناء عنه المتمثل في العمالة المنزلية والكثير من المهن التي يحتاج إليها السوق الكويتي، ومع ذلك فإن اللجنة ترى ان التغلب على مسألة الحاجة للعمالة الوافدة يقتضي تأهيل الكويتيين وزيادة الاعتماد على الميكنة وتدريب الكفاءات والتوسع في منح امتيازات للكويتيين العاملين في القطاع الخاص والتوسع في الجامعات وإنشاء جامعة تطبيقية وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، ثم العمل على بناء ثقافة تؤمن بالعمل وتقدسه سعيا الى تغيير وتخفيف ثقافة الاعتماد على آخرين، وهذه الإجراءات تعمل على تخفيف أعداد العاملين الاجانب.

5 – وضع آليات لتنفيذ قرار حصر كل جنسية وافدة بعدد لا يزيد على 20٪ من مجموع عدد الكويتيين وتطبق تدريجيا وصولا الى عام 2030.

واللجنة تؤكد أهمية وضرورة هذه التوصية، الا ان الاجراءات المعلنة متواضعة ولا تقود الى تحقيق النتيجة، فهل يكفي الاعتماد على النمو؟ ثم والأهم من ذلك ان تحديد كوتة للجنسيات تعد من اهم الاشكالات الكبيرة التي سببت الخلل في التركيبة السكانية، واللجنة اذ تؤيد هذا التوجه الا انها تسجل تحفظاتها لعدم وجود آليات وقرارات تنفيذية وخطط محكمة بأثر زمني وواقعي للوصول الى تحقيق تلك التوصية.

6 – وضع إجراءات حقيقية لمعالجة العمالة السائبة وتجارة الإقامات.

إن المؤشر الحقيقي لتعديل جوهري وملموس في التركيبة السكانية يكون بمعالجة مشكلة تجارة الاقامات، التي تعد سببا رئيسا في انتشار العمالة السائبة، ذلك ان مواجهة العمالة السائبة وتجارة الإقامات مدخل رئيس في ضبط الخلل في التركيبة السكانية، وهنا تجد اللجنة ان الحكومة لم تقدم رؤية محددة في التعامل مع هذا المحور المهم.

لم تحدد أعداد العمالة السائبة، وهنا نشير الى ان احدى الدراسات السابقة الصادرة من قطاع المعلومات في مجلس الأمة تشير الى وجود أكثر من 800 ألف، ولم تحدد تطور أعداد العمالة السائبة وأعداد المخالفين، ومن تم ترحيلهم لمعرفة جهود الحكومة في هذا المجال، ولم تحدد أطرا واضحة وإجراءات محددة لمواجهة هذه الظاهرة والتوقعات من تطبيق هذه الإجراءات.

كما ظهر للجنة ان إجراءات الحكومة تنصب على الترحيل للعمالة الوافدة المخالفة، ولم تبحث في أساس هذه المشكلة، وهو الأمر الذي يحد من العمالة الوافدة.

7– ضرورة الإسراع في اتخاذ بعض الإجراءات المهمة في موضوع التركيبة السكانية، وسرعة إقرار المقترحات التي درستها اللجنة، ومنها:

– تحديد موعد لإصدار نظام تقدير الاحتياج الفعلي للعمالة، لأي مشروع ووضعه موضع التنفيذ الفوري.
– تحديد سن معينة لمن يدخل سوق العمل من الوافدين.
– اشتراط إجراء اختبار مهني للعمالة قبل دخولها.
– منع الملتحق بعائل من العمل... الخ.

8– ضرورة قيام الحكومة بتقديم تقرير دوري كل ستة اشهر الى مجلس الأمة، لمراقبة جهود المجلس والحكومة في التعامل مع إشكالات التركيبة السكانية والعمل نحو ضبطها.

رابعا: سياسة الحكومة في مواجهة البطالة بالكويت

1– ضرورة قيام الحكومة بتقديم خطة واضحة بمؤشرات زمنية ودراسات اكتوارية حول البطالة وسبل مواجهتها، تتضمن التحديات التي تواجهها الخطة والآليات والإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة البطالة وتكلفتها والقرارات اللازمة وأثر كل ذلك والجهات المنوط بها المتابعة والتقييم.

ذلك ان ما قدمته الحكومة بخصوص سياستها في مواجهة البطالة يفتقر الى وجود خطة واضحة وشاملة مبنية على أرقام ومؤشرات ودراسات معمقة ومدد زمنية وتوقعات مستقبلية، بل إن ما قدم اجراءات متفرقة، ومع اهمية بعضها الا انها بحاجة الى اعادة دراسة، فاللجنة ترى ان اي سياسة إن لم تكن مرتبطة بلغة الأرقام والتي اصبح التوصل اليها مع الدراسات الحديثة والعلوم الاكتوارية امرا يسيرا ودراسة سوق العمل ومؤشراته وحجم الطلب على العمل والمهن والوظائف المطلوبة والقرارات التي يجب أن تتخذ، والأثر المتوقع لكل إجراء والجهة التي تتابع التنفيذ وتقيمه والمدد الزمنية، كل هذا يجب ان يكون في متن خطة وسياسة الحكومة.

2– ضرورة الاعتماد على الأرقام الواضحة والدقيقة المتعلقة بالبطالة ومستقبلها.

ففي الوقت الذي يحذر من تفاقم حقيقي لمشكلة البطالة فإن اللجنة لم تتلق مثلا أعداد الخريجين والداخلين لسوق العمل وارتفاع الأعداد خلال 5 سنوات و10 سنوات... الخ، وحجم سوق العمل، وارتباط ذلك ببحث الخلل في التركيبة السكانية، كل هذا جزء مهم من انتهاج سياسات ووضع خطط واضحة تستهدف المدى القصير والمتوسط والطويل وفق رؤية واضحة.

3 – ضرورة دراسة بدائل يمكن من خلالها تأمين رواتب للمتعطلات عن العمل من ربات البيوت أو تأمين بطالة لتلك الفئة بعد ملاحظة اللجنة أن معظم المسجلين حاليا في ديوان الخدمة المدنية من الإناث، قد بلغ عددهن 8520،

العمل الفوري على سياسة التكويت وخاصة المهن الإدارية التي يشغل معظمها الوافدون، والنص على إلزامية الاحلال، وهنا تدعو اللجنة إلى وضع قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 المنشور في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 2017/9/10، والمتعلق بالتكويت، موضع التنفيذ الفوري ومراقبة التنفيذ.

4– منع الإعلان عن وظائف خارج الكويت إلا وفق إجراءات محددة، منها ان يكون الإعلان اولا داخل الكويت وتعطى الأولوية للكويتي.

5– توجيه الطلبة نحو التخصصات التي يحتاج اليها سوق العمل مع منح امتيازات تفضيلية للالتحاق بها، وتشجيع الجامعات ومعهد التعليم التطبيقي على التوسع في فتح التخصصات المطلوبة، وزيادة أعداد المقبولين في القائمة منها، وتشجيع إنشاء المعاهد والجامعات الأهلية التي تستجيب بشكل أسرع لمتطلبات السوق الوطنية من العمالة الفنية المتدربة، وهنا يجب التنويه الى اهمية انشاء معهد عال لتخريج الفنيين في المجالات المطلوبة أكثر كالعمل في القطاع النفطي، وذلك لتخريج الكوادر الوطنية المتخصصة في ثروة البلاد النفطية بدلا من الاستعانة فيها بالعمالة الوافدة.

6– مراقبة مدى فعالية برنامج دعم العمالة ومواجهة ما يعرف بالتوظيف الوهمي، والمقصود هو إعادة النظر في أسلوب دعم العمالة الوطنية بالقطاع الخاص، لتصبح عمالة حقيقية تسهم في تنمية حجم الناتج المحلي الاجمالي وليست مجرد أعداد من العمالة على الورق، للاستفادة من العلاوات الاجتماعية وعلاوة الأولاد من دون مقابل حقيقي في سوق العمل بالقطاع الخاص.

7– تحسين بيئة العمل في القطاع الأهلي، وذلك بمراجعة قانون العمل في القطاع الأهلي والقوانين الأخرى ذات العلاقة كقانون دعم العمالة وقانون التأمينات الاجتماعية، بهدف المساواة قدر الإمكان بين امتيازات وأوضاع العامل في القطاع الاهلي والموظف الحكومي، بما في ذلك حماية الأمن الوظيفي للعامل في القطاع الاهلي.

8– العمل على انتهاج آليات بناء ثقافة تقدس العمل وتشجع عليه مهما كان، تبدأ بالمناهج المدرسية والدورات والبرامج التوعوية والموجهة، أي ضرورة بذل كل الجهد تعليميا وتربويا وإعلاميا لإعلاء شأن قيمة العمل وربطه بمفهوم القيم الصحيحة في الحياة ودوره في بناء الوطن.

9– ضرورة دعم القوى النقابية العمالية على مستوى الكويت التي تعمل على حماية ورعاية العمال في القطاع الأهلي، ومنح هذه النقابات الاستقلالية، وهذه ستعمل على تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص وستحمي العمالة الوطنية.

10– العمل على خلق فرص عمل من خلال تقييم تسهيلات للاستثمار الأجنبي وتحسين بيئة الأعمال والتوسع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يكون المالك فيها هو المشغل، وتسهيل وتخفيف شروط منحها وإنشاء إدارات ترعى الشباب وتهيئ لهم دراسات جدوى اقتصادية وبرامج تدريبية في إنشاء وإدارة المشاريع والتسويق والتمويل.

11– سرعة إصدار القرار الخاص بتحديد نسب العمالة الوطنية في غضون عام 2017، ومراقبة تنفيذ القرار، استنادا إلى القانون 19 لسنة 2000، من خلال فرض نسب على شركات القطاع الخاص لزيادة أعداد العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية، علما انه صدرت اربعة قرارات متعاقبة سابقة.

خامسا: صفقة اليوروفايتر

1 – تعديل المادة الفقرة السابعة من المادة (13) بوضع ضوابط لحماية الدور الكبير لديوان المحاسبة ومنع التجاوز على الرقابة.

2 – الطلب من وزارة الدفاع استقدام عروض الأسعار في الشقين المتعلقين بالبنية التحتية والدعم اللوجستي وكذلك إجابات واضحة للتدليل على عدم وجود مبالغة في سعر الصفقة.

3 – تكليف ديوان المحاسبة بالتحقيق في مدى وجود تجاوز أو مبالغة في الأسعار وتزويد مجلس الأمة بتقرير مفصل خلال ثلاثة أشهر.

سادسا: تضخم حساب العهد

تضخم حسابات العهد وحقيقة عدم توريد بعض الجهات الحكومية لأرباحها للخزينة العامة وعدم تحصيل الديون المستحقة للحكومة وتجاوز بعض الجهات الحكومية للنفقات المخصصة لها.

إحالة موضوع تضخم حسابات العهد إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي للتحقيق في هذا الموضوع المهم وقد جاءت توصية اللجنة لاعتبارات عدة هي: لأن حسابات العهد في تضخم مستمر ولأن الموضوع فني مالي أكثر ويحتاج إلى تحقيق متخصص ولأن لجنة الميزانيات بدأت ببحث هذا الموضوع المهم.

لعدم اقتناع اللجنة بردود الحكومة وتبريراتها للتضخم المستمر في حسابات العهد.

ولأن لجنة دراسة محاور الاستجوابين ليست لجنة تحقيق واللجنة ترى أهمية التحقيق في هذا الموضوع.

حقيقة عدم توريد بعض الجهات الحكومية أرباحها لخزينة الدولة:

1– تعديل قوانين بنك الائتمان الكويتي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لضمان تحويل جزء من أرباحها السنوية إلى الخزينة العامة.

2– ضرورة إجراء تعديلات تشريعية تتضمن الأسس التالية:

إلزام الجهات الحكومية بتحويل أرباحها فورا حين استحقاقها.

ضبط السلطة التقديرية الممنوحة لزيادة نسب الاقتطاع للأموال التي تحتفظ بها الجهات الحكومية.

3– تحديد مبلغ محدد بحيث لا يجوز أن يزيد مجموع الأموال المحتفظ بها عنه.

4– عدم جواز اعتماد أي حساب ختامي لأي جهة تم تحول أرباحها للميزانية العامة.

5– ضرورة قيام الحكومة فوراً بإلزام الجهات الحكومية بتحويل أرباحها المستحقة لميزانية الدولة وفقا للقانون.

عدم تحصيل الديون المستحقة للحكومة

1 – اتخاذ ما يلزم قانونا لاستعجال الفصل في القضايا المتداولة بالمحاكم ومراجعة أسباب تأخر الفصل في هذه القضايا ونسبة الحصول على الأحكام القضائية الخاصة باسترداد أموال الدولة.

2 – إلزام وزارة المالية بتقديم تقرير دوري عن مدى التزام الجهات الحكومية في تحصيل ديونها المستحقة ويتضمن التقرير كذلك واقع التحصيلات الضريبية السنوية

تجاوز بعض الجهات الحكومية للنفقات المخصصة لها:

1– ضرورة الالتزام بالنفقات المحددة والمقدرة مسبقا لمنع إعادة النظر في تجاوز النفقات الحكومية عما ورد في الميزانية، ومتابعة التزام الجهات الحكومية بالنفقات المحددة.

2– تقديم تقرير حول الجهات الحكومية التي تتجاوز نفقاتها المخصصة عما هو مقدر لها وأسباب ذلك وإجراءات الحكومة مع تلك المؤسسات

3– دراسة سبل تخفيف مشكلة التجاوز في بعض الجهات الحكومية ومنها ما يتعلق بتجاوز النفقات في موضوع العلاج بالخارج والعمل على تخفيف العلاج بالخارج من خلال توفير العلاج داخل الكويت واستقدام الفرق الطبية والتكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

سابعا: ضعف التنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي وديوان الخدمة المدنية فيما يخص الابتعاث:

1 – فتح باب الابتعاث لكل كويتي في كل التخصصات المطلوبة.

2 – توجيه الابتعاث بربطه بالتخصصات المطلوبة والنادرة في الكويت، بحيث يرتبط بالحاجة الحقيقية لسوق الكويت في قطاعيه العام والخاص، وهنا ترفض اللجنة ما تثيره الحكومة من ان الإشكال يكمن في العزوف عن دراسة الكثير من التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل، وتؤكد اللجنة انه يمكن تجاوز هذه الاشكالية من خلال إقرار الكادر الذي يعطي امتيازات مالية وغير مالية كبيرة تسهم في توجه الطلبة نحو تلك التخصصات، وهنا لا يمكن التذرع بالتكاليف المالية، ذلك ان اللجنة ترى أن الأمر لا يتعلق بتكاليف مالية اضافية، انما بخلق ثقافة وحماية للأمن الوظيفي لا تقدر بمال بل بخدمة أهداف الوطن.

3 – ضرورة منح امتيازات نوعية وكبيرة للتخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل كالتخصصات الطبية والتعليمية، وان تكون هذه الامتيازات معلنة ومحددة، لتكون دافعا للطلبة نحو التوجه لدراسة التخصصات التي تعاني الكويت نقصا وندرة فيها.

4 – إيجاد إدارة متخصصة في ديوان الخدمة المدنية تتعلق باحتياجات سوق العمل أمر مهم، كي تتولى إعداد الدراسات المتخصصة في ربط مخرجات سوق التعليم بسوق العمل، وتحديد الاحتياجات على المدى القصير والمتوسط والطويل، واقتراح الحلول، ومتابعة حاجات سوق العمل من الكفاءات العملية، والتنسيق الكامل بين ديوان الخدمة المدنية وجامعة الكويت والجهات الأخرى ذات العلاقة كوزارة الصحة في شروط وضوابط الابتعاث، وذلك بتقنين أطر واضحة لضمان التنسيق، وان الإدارة الحالية (التوظيف والميزانية) غير متخصصة وغير كافية.

5 – سرعة إنجاز جامعة الشدادية وما يرافقها من التوسع في قبول الطلبة في التخصصات المطلوبة، وزيادة اعداد المقبولين، لاسيما أن التخصصات الطبية سيكون لها دور في زيادة اعداد المقبولين والمطلوبين في سوق العمل.

6 – إقرار البديل الاستراتيجي الذي سيحل الكثير من الإشكالات المتعلقة بالمغريات والتفاوت في الوظائف، ومراعاة عدم ربط الوظيفة الحكومية بالتخصص بشكل كامل، إذ إن ذلك سيغلق العديد من التخصصات، وسيحرم الكثيرين من فرصة وظيفية حكومية.

ثامنا: مدينة صباح السالم الجامعية (جامعة الشدادية)

1 – ضرورة إعادة النظر في خطط التشغيل للجامعة وخطط الإنشاء والتشغيل للحرم الطبي بشكل خاص، بالعمل على التشغيل الجزئي كي ترى الجامعة النور، وهو المشروع الذي تأخر طويلا.

2 – تسجل اللجنة رفضها للتأخر الكبير في انجازه، وعدم وضوح خطط التشغيل الفعلي، إذ إن المخططات الزمنية للمشروع غير كافية، كما أن أسباب التأخير مازالت غير واقعية، فليس مقبولا القول ان المشروع مقسم على اكثر من مقاول وعلى 9 مشاريع بنية تحتية، و8 مشاريع كليات ومبان بمقاولين مختلفين، وبتصاميم مختلفة، وطرحت العطاءات بفترات زمنية مختلفة، وهذا الذي يستهلك فترة اطول.

3 – ضرورة اتخاذ القائمين على المشروع الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من ساهم في تأخيره بقصوره واهماله في المتابعة.

4 – ضرورة التزام الوزير المختص بتقديم تقرير كل 6 أشهر الى مجلس الأمة حول مراحل الإنجاز الفعلي لمكونات المشروع، اعمالا لنص المادة الخامسة من القانون رقم 30 لسنة 2004 بشأن انشاء المدينة الجامعية الجديدة (مدينة صباح السالم الجامعية)، لأهمية هذا التقرير في متابعة تطور الإنجاز في الجامعة.

5– ضرورة تقديم تعديل تشريعي للقانون بحيث يمدد مدة الإنشاء والتشغيل للجامعة، إذ إنه وفقا لنص المادة (5) أعلاه، تنتهي المدة 2019، ولأن هناك مشاريع تتجاوز مدتها الزمنية المدة المحددة في قانون إنشاء مدينة صباح السالم الجامعية، ولضمان موافقة الجهات الرقابية على المشاريع الجديدة، وحتى لا يتخذ مبررا لأي تأخير مستقبلي في المشروع.

6– ضرورة تكليف لجنة التعليم والثقافة والإرشاد بالتحقيق في كافة المسائل المتعلقة بجامعة الشدادية بما في ذلك تأخر الجامعة وكلفة التأخير والأسباب والمسؤول عن كل ذلك.

7 – تقديم تقرير مفصل حول الحرائق التي حدثت، ومدى تأثيرها وكلفتها على المشروع، وكذلك كلفة التأخير في انجاز المشروع.

تاسعا: عدم تعاون العديد من الجهات الحكومية مع الأجهزة الرقابية:

1– تؤكد اللجنة أهمية تسهيل وتمكين الديوان من أداء مهمته في الرقابة ومن هنا تبرز ضرورة المتابعة الحثيثة لكل الجهات الحكومية التي لا تبدي التعاون الكامل مع الديوان، مع التأكيد على اهمية الرقابة، إلا ان اللجنة تؤكد ان ديوان المحاسبة ليس سلطة تنفيذية، ولا يجوز ان يسلب القرار، ومن هنا تبرز اهمية التزام الجهات الحكومية بالقانون في اتخاذ قراراتها كي لا تكون محل مخالفات وملاحظات.

2– تقديم تقرير دوري حول الجهات غير المتعاونة يتضمن أسماء الجهات الحكومية غير المتعاونة وأسباب ذلك والإجراءات المتخذة حكوميا وقانونيا بحق تلك الجهات، كما لم تطلع اللجنة على جدول مقارنة في تدرج الملاحظات وتطورها ليتسنى لها تقييم تعاون الجهات الحكومية مع الديوان وهي التي تعطي مؤشرات واضحة ودقيقة.

3– التوسع في الحماية التشريعية لدور ديوان المحاسبة، ومن هنا فإن اللجنة ترى ضرورة اعادة النظر بالمادة 13 الفقرة السابعة التي تنص (وفي حالة ما اذا ابلغ الديوان الجهة المختصة اعتراضه خلال الميعاد المحدد آنفا ولم تر هذه الجهة الأخذ به فعليها اخطار الديوان بوجهة نظرها مدعمة بالأسانيد التي تقوم عليها، فإذا ظل رئيس الديوان مع هذا عند الرأي السابق إبداؤه فإنه في هذه الحالة يتعين عرض الأمر على الوزير المختص أو ممثل الجهة المختصة للنظر فيه، فاذا كان له رأي مغاير لرأي رئيس الديوان قام بعرض وجهتي النظر على مجلس الوزراء الذي يبت في الموضوع بعد الاستماع الى رئيس الديوان، ويعمل بالقرار الذي يصدر عن المجلس المذكور)، وهذه المادة تسمح لمجلس الوزراء بإعطاء موافقات على قضايا وصفقات رفضها الديوان، ومن ذلك صفقة طائرات اليوروفايتر وكذلك شركة المشروعات السياحية المعروضة الآن.

4– ضرورة اتخاذ إجراءات حقيقية بحق الجهات غير المتعاونة والأشخاص غير المتعاونين مع الديوان والجهات التي تتراكم وتتزايد ملاحظات الديوان عليها.

وزارة العـــدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني
تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/٦/٤م - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٤/٢٥٨ بيوع/١
المرفوعة من: شركة وارد للاجارة والتمويل
ضـــد: ١- ايمان سليمان ناصر المرشود
٢- نبيل عبدالرحمن الياسين
٣- بنك الائتمان الكويتي
وفي الدعوى رقم: ٢٠١٧/٣١ بيوع/ ١
المرفوعة من: نبيل عبدالرحمن ياسين الياسين
ضـــد: ١- شركة وارد للاجارة والتمويل
٢- مدير إدارة التنفيذ بصفته
أولاً: أوصاف العقار:
- عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٢/١٨١٩٤ الكائن بمنطقة السرة قطعة ٤ شارع ٢ منزل ١٧ ومساحته ٦٤٠م٢ من المخطط رقم م/٣٢٩٩٤ قسيمة رقم ٩١٢.
- يقع على شارعين (بطن وظهر) حيث تقع واجهته الامامية على شارع دمشق وأمامه ارتداد كبير، بينما يقع من الخلف على شارع واحد داخلي.
- يتكون من دور أرضي وأول وثاني، مكسي من الخارج بالسيجما وحالته العامة ممتازة.
ثانياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قدره/ ثمانمائة وسبعون ألف دينار كويتي ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.
تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل» .
ملحوظة هامة:
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.
المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
إعلان رقم (2018/54)
طرح المزايدة رقم 2019/2018/3
الخاصة باستغلال مساحة في فرع بلدية الكويت بمحافظة الأحمدي لتقديم خدمات الطباعة والتصوير للمراجعين
تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة أعلاه فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذه الأعمال والراغبة في الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت (المبنى الإداري - الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ -/50 د.ك (فقط خمسين ديناراً لا غير) وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال.
سيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2018/5/22 في مكتب السيد/ نائب المدير العام لشئون محافظتي حولي والأحمدي.
وعلى كافة الشركات المتقدمة بعطاء في المزايدة إفادة من يمثلها لحضور الجلسة العلنية بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المزايدة والمحدد لها يوم الاثنين الموافق 2018/5/28، علماً بأنه في حالة عدم الالتزام بالحضور لا تتحمل البلدية أي مسئولية تجاه ذلك.
وتوضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت (المبنى الإداري - الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2018/5/28 وهو آخر موعد لقبول العطاءات، على أن يودع مع العطاء تأمين أولي لا يقل عن 2% (اثنين بالمائة) من قيمة العطاء.
مدير عام البلدية